ماءات القرآن الكريم أداؤها ودلالتها

د.مصطفى مسيردي
جامعة سيدي بلعباس / الجزائر

توطئة:

عُنِيَ هذا البحث ببيان الصلة الوثيقة بين الدلالة اللغوية والأداء الصوتي لماءات القرآن الكريم، وهو اصطلاح شاع استعماله في علوم القرآن والأداء، ويراد به الأوجه التي يستعمل فيها لفظ (مَا) في القرآن الكريم من حيث أنواعها وعلامتها، ومعانيها النحوية، وما يجري على الآيات الواردة بها من أحكام الوقف والابتداء. والمقصود بالأداء الصوتي هنا هو اختلاف التصويت بلفظ (ما) مراعاة لمعانيها النحوية المؤثرة بدورها في المعنى الإجمالي للسياق التركيبي.

وقد ألف فيها العلماء لبيان ما يلتبس من معانيها، واختلفوا فيها تقسيما وإعرابا في مواضع كثيرة من القرآن. وبين ذلك أبو الحسن الباقولي (ت542هـ) فقال: "اعلم أن الناس قد اشتجروا في ماءات القرآن، وأخذ كل واحد ممن يتعاطى هذا الشأن طريقة غير طريقة صاحبه، وقسمها كل واحد منهم تقسيما يخالف تقسيم قرينه. فمن ذلك ما هو متداخل، وما هو مكرر... وإذا تأملت علمت أنه حاد عن الصواب، وذلك لقلة علمه بقواعد سيبويه. وهذا الشأن لا يتأتّى إلاّ لمن بحث عن مكنونات قاعدته، والعلم بنكته وإشاراته"[1].

وقد وقفت هذه الدراسة بعد – بحث وتنقيب – على نصوص تجويدية نادرة تدل دلالة صريحة على عناية القراء خاصة بأداء ماءات القرآن، وأن ذلك يتناسب معنى دلالة السياق.

وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام هامة: أولها التنبيه على اهتمام المتقدمين بالتصنيف في ماءات القرآن. يليها ذكر لمعاني (ما) في العربية. وثالثها في تنبيهات نادرة عن القراء في أداء (ما) وكيفيته.

وإنما وصفت النصوص بالندرة لأن أكثر ما صنف في التجويد يخلو من ذلك، لاسيما ما اشتهر منها وكان عمدة عند العلماء، كالشاطبية وشروحها، ومؤلفات ابن الجزري، وكتب المعاصرين من مشاهير القراء، كعبدالفتاح القاضي ومحمود خليل الحصري، وعلي شحاتة السمنودي، وأمثالهم كثير؛ فالنص على هذه المسألة عزيز نادرة إن وجد عند هؤلاء فلمحة أو إشارة تحوج إعمال الفكر في فهمها وإثباتها.

اهتمام العلماء بالماءات

عني جماعة من القراء بماءات القرآن فنصفوا فيها كتبا لبيان معنيها بحسب مواضعها من القرآن الكريم، وذلك أن اتحاد المبنى وتعدد المعنى يجعلانها من قبيل المشترك اللفظي الذي تفهم دلالته بسياق المقال في أغلب الأحوال، كاشتباه النافية بالموصولة أو المصدرية، أو التعجبية بالاستفهامية، وربما تواردت عليها في السياق الواحد أكثر من معنى واحد، فتختلف بها الدلالة المحملة للعبارة، كما في قول الله جل شأنه: {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ} [البقرة:102]، قيل (ما) هنا موصول وهي إثبات، وقيل نافية[2]. وفي قوله تعالى: {قُتِلَ الإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ} [عبس:17]، قيل استفهام، وقيل تعجب[3].

وقد طبع من هذه الكتب محققا ثلاثة:

1- كتاب (الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة) لجامع العلوم الباقولي الأصفهاني (ت543هـ)، حققه الدكتور عبدالقادر بن عبدالرحمن السعدي، طبع في دار الأنبار ببغداد 1424-2003. وحققه أيضا الدكتور محمد أحمد الدالي واستدرك ما فات المؤلف من الماءات، وطبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت 1430-2009.

2- كتاب (غايات البيان في معرفة ماءات القرآن)، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت732هـ)، حققه عبدالحميد محمود الوكيل، وطبع بدار أبو المجد بالقاهرة ط1 1410-1990.

3- كتاب (نجوم البيان في الوقوف وماءات القرآن)، لمحمد بن محمود السمرقندي (نحو 780هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن مصطفى بكري بن محمد السيد، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 1427-2006.

وأما غير ذلك فهو مخطوط لم يحقق، أو مفقود حقيقة أو حكما، أو دراسات وبحوث حديثة.

معاني (ما) في العربية

- تأتي (ما) في العربية لعشرة معانٍ متباينة، نظمها بعضهم في قوله (الطويل):

مَحَامِلُ (ما) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَلِيمٍ مِنَ الشِّعْرِ

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ وَنَفْيٍ زِيدَ تَعْظِيمُ مَصْدَرِ[4]

1. فالاستفهام نحو قوله تعالى: {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً} [البقرة:26].
2. والشرط في نحو: {وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ} [البقرة:197].
3. وموصولة لغير العاقل في المشهور نحو: {مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ} [النحل:96]. وقد تأتي للعاقل نحو: {فَانكِحُواْ مَا طَابَ} [النساء:3]، أي من طاب.
4. والتعجبية في نحو: {فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} [البقرة:175]، على خلاف فيه.
5. والنكرة الموصوفة نحو: {هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ} [ق:23]، أو الواصفة نحو: مررت بما معجب لك.
6. والكافة نحو: {إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [النساء:171]، كفت إنّ عن العمل.
7. والنفي نحو: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف:31].
8. والزائدة نحو: {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} [الشورى:37] وتسمى صلة.
9. والمصدرية نحو: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصافات:96].
10. والتعظيم نحو: مررت بما مذهل.

وأما شروطها وضوابطها فمحلها كتب النحو ومعاني الحروف، تركناها طلبا للاختصار.

أداء (الماءات) في آثار القراء

أقدم من تكلم عن أداء الماءات رجلان من كبار القراء في زمانهما، أولهما نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم [بعد565هـ] وهو أديب نحوي، وأستاذ عارف متمكن، معدود في طبقات القراء، وله مؤلفات أكثرها في علوم القرآن واللغة والنحو والتصريف[5]. والثاني هو الحسن بن أحمد بن سهل العطار أبو العلاء الهمذاني [ت569هـ] شيخ همذان، وإمام العراقيين في القراءات. وله باع في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ[6].

والحكم بالأقدمية غير الحكم بالأولية، وهو مبني على الظن لا أكثر. لأن الكتب المصنفة قبل هذين لا تفيدنا بشيء – أو صريح على الأقل – في موضوع الماءات.

وقد جاء الحديث عن أداء (ما) صريحا ومختصرا في كلام ابن أبي مريم، وذلك قوله في تعريف (اللحن الخفي): "... وأما اللحن الخفي فهو تغييرُ صفاتِ الحروفِ دون ذواتِها، وهو ضربان: أحدهما لا يكاد يُعرف بالوصفِ والخطِّ، وإنما يُدرك باللفظ إذا أوضَحَتْهُ الملاسَنَةُ والمشافَهَةُ، وذلك لا يتأتى لأحدٍ إلاّ بالتَّلَقُّفِ، وهو نحو الفرق بين (ما) إذا كان للنفي وبينه إذا كان للإثبات، ونحو إبانة الخبر عن الاستخبار"[7].

وأما الهمذاني العطار فكلامه قريب من كلام معاصره، ولكنه لم يذكر (ما) صراحة، بل جاء في عبارة عامة يدخل فيها (ما) وغيرها كالمد. وقد ذكر ذلك في تعريف اللحن الخفي وأضربه وأمثلته، وأن منه "الفرق بين النفي والإثبات، والخبر والاستفهام"[8]. وظاهر أن بين العبارتين عموم وخصوص، فعبارة ابن أبي مريم نص في الفرق بين (ما) النافية وغير النافية (وهي هنا الموصولة)؛ أما عبارة الهمذاني فأعمّ، لأن النفي والإثبات لا يختصان بـ(ما) وحدها.

وأما الفرق بين (الخبر) و(الاستخبار وهو الاستفهام) فمتحقق في نحو قول الله تعالى: {فَلَمَّا أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ} [يونس:81]؛ قرأ أبو عمرو {آلسِّحْرُ} [يونس:81] بالمد والهمز على لفظ الاستفهام، والباقون بألف وصل من غير مد ولا همز[9]. وفي قوله تعالى: {أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ} [التكاثر:1]، قرئ في الشواذ {آلْهَاكُمُ} بالمد على الاستفهام، روي عن ابن عباس، وعمران الجوني، وأبي صالح[10].

والمعهود عند النحاة واللغويين أن يفرق بين معاني (ما) بسياق المقال الذي ترد فيه، مع احتمال أكثر من وجه كما هو مبسوطة في مظانه. غير أن الدكتور إبراهيم سعيد الدوسري – وله مقال في هذه المسألة – ذهب إلى أن التفريقَ بين معانيها بالنغمة مأثورٌ عن العرب في كلامهم، ونسبه إلى القراء أيضا؛ فقال: "جاء عن العرب وأئمة الأداء التفريق بين بعض معانيها عند التلفظ بها، فأعلاها صوتا (ما) النافية و(ما) الجحد، ثم أدنى منها التعجبية، فالاستفهامية، وما عداها من الماءات فإن الصوت لا يرتفع فيها"[11].

ثم استدل على ذلك بنقول شفهية عن بعض القراء المعاصرين جريا على طريقة القراء في إثبات مسائل الأداء وتناقلها؛ قال الدوسري: "ولا يزال العمل على ذلك جار عند مهرة القراء؛ وأكثر من يهتم بذلك في التلقي شيخ القراء بالحرم النبوي فضيلة الشيخ إبراهيم ابن الأخضر القيم حفظه الله، وأخبرني أنه تلقى ذلك من شيخه العلامة عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي بإسناده المتصل إلى أئمة القراء رحمهم الله جميعا"[12].

فقوله (وأخبرني أنه تلقى...)؛ معنى التلقي في الأداء وحقيقته: هو أن يأخذ طالبُ قراءةِ القرآن وحفظِه عن مُقرِئِه كيفيةَ قراءةِ القرآن سماعاً منه ليقرأَه بتلك الكيفية، ويقع ذلك التلقي أصلا بأن يَقرأ المقرئُ مُسْمِعاً المتلقيَ القدْرَ المرادَ

وَعْيُهُ، ثم يعيدُه المتلقي. وهذه الصورة هي الحالة المأثورة في التلقي عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهي الحالة المثلى، وكذلك فعل القراء في الأمر الأول اقتداء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) [13].

فالكلام المنقولُ عن القارئَيْنِ المذكورين صريحٌ في تلقي أوجه أداء الماءات عن القراء بالسند المتصل كما قال، وأسانيدهما معروفة عند أصحاب هذا الشأن[14]، ولذلك كان حريا به أن يقبل ويعتمد لوروده عن الشيخين المذكورين، فهما من مشاهير قراء هذا الزمان وأعيانهم؛ وإن كان لحجية التلقي ضوابط وقيود صارمة لا يتسامح فيها القراء المعتبرون[15].

ويؤخذ على الدوسري نسبةُ أوجه أداء الماءات إلى كلام العرب من غير عزو إلى أئمة اللغة؛ وهو أمر غريب لافتقاره إلى الدليل والنقل. وله أن يستدل على ذلك بأن كثيرا من أحكام تلاوة القرآن الكريم مأثورة في كلام العرب، كالوقف بالروم والإشمام، والمد عند لقاء المشدد والهمزة، والإدغام في مواضعه، وسوى ذلك. ومن شواهده ما ورد عن الأصمعي يسأل نافعا القارئ عن وجه من وجوه الأداء، وهو الهمز في (البئر) و(الذئب)، فقال نافع: "إن كانت العرب تهمزها فاهمزها"[16]، وهذا يدل على تحريه الأوجه والأفصح وما جرى عليه القراء في أداء هذا الموضع.

ويجاب عنه أن الأداء مقيد بالسماع ولا يكتفى فيه بالرواية عن العرب، لأن القراءةَ سُنَّةٌ متبَعةٌ لا يُعمل فيها على الأفشى والأقيس في اللغة، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، كما في قول أبي عمرو الداني المشهور[17].

وإذا صح ما نقله الدوسري في الأداء خاصة؛ لم يستبعد نظرا وحساً أن تختص بعض معاني (ما) وغيرها من الأدوات بدرجات مختلفة من الصوت لتمييز بعضها عن بعض، وإن كان مجالها محصورا في الأداء وتلاوة القرآن.

وليس هذا من غرائب الكلام وشواذ اللغة، لأنه استفاض أن من اللغات المسموعة ما يستعملُ النغمة للفرق بين المعاني في المفردات، بحيث يكون للمفردة أو الكلمة الواحدة معنى عند رفع الصوت بها، وآخر عند الخفض. واختلاف النغمات كاختلاف الأصوات المفردة، وإنما لم تقيد كتابةً لكثرتها وتنوعها، وشدة التقارب فيما بينها. ولا يَعْقِلُ المتكلمُ من معاني المفردات والتراكيب إلا ما يسمعُه من أصوات ونغمات ونبرات؛ فإذا تغيرت درجةُ الصوت صعودا أو هبوطا تغيرَ فهمُه لجهة الكلام لا محالة.

ومن القراء من توسع في هذه المسألة، فأشرك (ما) بعضَ الأدوات والحروف في أحكام رفع الصوت وخفضه. وجاء التنبيه على ذلك صراحة عند محمد بن محمود السمرقندي [780]، في كتابه (روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد) [18]، حققه إبراهيم عواد إبراهيم السامرائي، بإشراف الدكتور غانم قدوري الحمد، أطروحة ماجستير بالعراق 1999. [19]

وقد اعتمد هذا الكتاب الدكتور غانم قدوري الحمد في دراساته الصوتية، ورأى أن السمرقندي فصّل هذا الموضوع تفصيلا لم يُسبق إليه، كما أن أحدا من الذين جاءوا بعده لم يبلغوا مبلغه؛ قال: "ولا أبالغ إن قلت: إنّ كلام المحدثين في الموضوع لا يصل إليه من حيث القيمة العلمية لا التفصيلات النظرية فيما نجده مكتوبا عن الموضوع بالعربية"[20].

قال السمرقندي (الطويل):

إِذَا مَا لِنَفْيٍ أَوْ لِحَدٍ فَصَوْتَهَا ارْ فَعَنْ وَلِلاسْتِفْهَامِ مَكِّنْ وَعـــــدِّلاَ
وَفِي غَيْرِ اخْفِـضْ صَوْتَهَا وَالَّـــــذِي بِمَا شَبِيهٌ بِمَعْنَاهُ فَقِسْـــهُ لِتَفْضُـــــلاَ
كَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ مَعْ مَنْ وَأَنْ وَإِنْ وَأَفْعَلُ تَفْضِيلٍ وَكَيْفَ وَهَلْ وَلاَ[21]

ثم شرح هذه الأبيات قائلا: "مثال ذلك: ما قلتُ، ويرفع الصوت بـ (ما) يعلمُ أنها نافية، وإذا خفض الصوت يعلم أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يعلم أنها استفهامية. وهذه العادة جارية في جميع الكلام وفي جميع الألسن".

قال غانم القدوري الحمد تعليقا على قوله: "وهذا الكلام في غاية الوضوح والدقة، وهو متميز بنظرة شمولية نادرة، تتجاوز المثال الجزئي الواحد إلى عموم اللغة، وتتجاوز اللغة الواحدة إلى غيرها من اللغات"[22]. قال: "ومهما تكن هذه الملاحظات التي أبداها علماء التجويد في موضوع التنغيم موجزة وبحاجة إلى التدقيق والتوضيح؛ فإنها تبدو أسعد حظا مما كتبه دارسو الأصوات العربية في كثير من الجوانب، لاسيما ما كتبه السمرقندي الذي له كتاب اسمه (نجوم البيان في الوقوف وماءات القرآن) ذكره في (روح المريد في شرح العقد الفريد) أثناء كلامه عن الماءات؛ لا أستبعد أن يكون فصّل فيه فكرته عن رفع الصوت وخفضه التي ذكرها في (روح المريد)"[23].

وفي كلام السمرقندي إشارة إلى مسألتين هامتين:

– أولاهما في اختلاف معنى الجملة أو الكلمة باختلاف تنغيمها، وقد فرق هاهنا بين (ما) النافية والخبرية والاستفهامية باختلاف درجة الصوت ارتفاعا وانخفاضا. فعند رفع الصوت بها تكون نافية، وعند الخفض تكون خبرية أي موصولة، وإذا كانت بين ذلك كانت استفهامية، وليس هذا الوصف إلا وجها من وجوه التنغيم.

– والثانية أن اختلاف درجة الصوت وأثرها في المعاني عادةٌ في جميع الألسن، وهو أمر ينم عن إدراك دقيق لهذه الخاصية.

وليس الأمر مقصورا على (ما) ومعانيها، بل لقد طبق السمرقندي فكرة رفع الصوت وخفضه على صور نطقية مماثلة في البنية، ولا يفرق بينها إلا درجة الصوت وهي[24]:

1. صيغة (أفعل) التي تكون للتفضيل. قال السمرقندي: "فينبغي أن يفرق بالصوت بين الذي بمعنى التفضيل، والذي ليس بمعنى التفضيل". وذلك نحو الوقف على (أجل) إذا كان حرف جواب أو صيغة أفعل، فالأولى آخرها ساكن والثانية أخرها مضعف، والوقف على المضعف الآخر يكون أبين نه في الساكن.

2. (لا) النافية و(لا) الناهية، فالأولى خبر والثانية إنشاء. وذلك نحو ما روي عن السلف: "لاَ يَتَعَلَّم العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُتَكَبِّر". إذا رفعت (يتعلم) كانت (لا) خبرا، أو جزمته كانت نهيا بمعنى: لا تعلموا من كانت هذه صفته.

3. اللام التي لتأكيد الفعل وبعدها همزة وصل مثل: {لاتَّبَعْتُمْ} [النساء:83]، تشتبه بالنافية التي بعدها همزة وصل في التلفظ نحو: {لاَ انْفِصَامَ لَهَا}[البقرة:265]. قال السمرقندي: "والفرق بينهما أنه في نحو {لاَ انْفِصَامَ} يكتب بألفين،

وفي نحو {لاتَّبَعْتُمْ} يكتب بألف واحدة، ويرفع الصوت على (لا) ويخفض على اللام... فهذا ما وصل إلينا من الأئمة رواية ودراية ومشافهة وبيانا".

وقد درج أكثر القراء – في المواضع الالتباس – أن ينبهوا على رسم الكلمة دفعا لتوهم القطع في موضع الوصل أو العكس، ويترتب على ذلك أيضا معرفة موضع الوقف الاختباري، ولا يشيرون إلى أداء الكلمة برفع الصوت أو خفضه. قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: "وقوله {لاَ انْفِصَامَ} [البقرة:256] كلمتان، وقوله {لاَنْفَضُّواْ} [آل عمران:159] كلمة واحدة واللام للتأكيد، وكذا قوله {وَلاَأَوْضَعُواْ}[25] [التوبة:47]، وقوله و{لأَأَذْبَحَنَّهُ} [النمل:21]، وكتب هذان في المصحف بزيادة ألف بعد (لا) كما ترى. ومن ذلك قوله {وَمَالِيَ لاَ أَعبد الذِي فَطَرَنِي}، فـ(ما) كلمة وهي حرف نفي، و(لي) أخرى؛ أي لا مانع لي من عبادته..."[26].

نُقول شفهية معاصرة

ولربما وصل عن طريق السمرقندي وجوه أداء الماءات إلى القراء المعاصرين ممن أثر عنهم لطائف أدائية في التمييز بين (ما) النافية والموصولة، وبين (لا) الناهية والنافية. وقد أورد الدكتور جمال إبراهيم القرش نقولا شفهية تؤكد ما ذكره السمرقندي. من ذلك قوله[27]:

– حدثني فضيلة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالحفيظ قال: "ينبغي الحذر من نطق {وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ} [اليل:19]، لأن المعنى يمكن أن يتغير فتصبح الكلمة (ومال) بمعنى النقود، وهذا خطأ".

– حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: "(ما) النافية لها نطق خاص، كما في {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ} [الأنبياء:107]، والموصولة لها نطق خاص، كما في قوله: {والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ} [البقرة:4]".

– حدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري، قال: "من الأصول المعتبرة لدى علماء القراءات أو علماء الأداء ما يتعلق بأصوات الحروف وأصوات الكلمات، قالوا: أعلاها صوتا (ما) النافية، ثم (ما) التعجبية، ثم (ما) الاستفهامية، ثم سائر الماءات. هذه موجودة في كتب علماء التجويد وعلماء القراءات مثل السمرقندي، وأبو كرم الشهرزوري، وأبو العلاء الهمذاني، سواء أكان مطبوعا أو مخطوطا، فإنك إذا قلت: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة:8]، فإنها تحولت من (ما) النافية إلى الموصولة فتغير المعنى".

– حدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبدالوهاب: "أن هناك فرقا بين (ما) النافية و(ما) الموصولة يضبط بالتلقي. وأما التمييز بين (لا) الناهية و(لا) النافية ففي نحو: {فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} [الأحقاف:13]، والناهية في نحو: {وَلاَ تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [الروم:31]".

نماذج تطبيقية لماءات القرآن[28]

أ. أداء (ماذا): ذكر إبراهيم الدوسري عن القراء أنه يندرج في هذا التفريق أيضا كلمة (ماذا)، فيرتفع الصوت في (ما) دون (ذا) إذا كانت (ما) استفهاماً و(ذا) اسماً موصولاً، فإن كانت (ماذا) بمجموعها استفهاما فلا حاجة للتفريق بينهما، لأن المقصود هو التمييز بين أنواع (ما) المتفقة في اللفظ دون المعنى.

ب. أداء (ما) عند لقاء الساكن: يقع رفع الصوت وخفضه في حرفي (ما) معا إذا وقع بعدهما متحرك، نحو قوله تعالى: {مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ} [الأنعام:57]، فيبين ارتفاع صوت (ما) الأولى لأنها نافية في جزئيها: الميم والألف، ويكون معتادا في (ما) الثانية في جزئيها أيضا لأنها موصولة بمعنى (الذي). فإن كان بعد (ما) ساكنٌ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: {مَا الْعَقَبَةُ} [البلد:12]، وتأكدت العناية بحرف الميم منها. فإذا سبقت بحرف جر حذفت ألفها، وحينئذ ينبغي إعطائها صوتها الخاص بها لئلا تشبه سائر الماءات.

ج. قاعدة الحمل على النظير: القاعدة التجويدية في هذا الباب وشبهه؛ أنّ (اللفظ في نظيره كمثله) [29] حتى تكون القراءة على نسق واحد في سائر أحكامها الأدائية من ترقيق وتفخيم وتشديد وغيرها، فلا يتفاوت التلفظ بالحرف في كل مرة[30]، إلا أن يوجد ما يقتضي التفريق بينها كما في أنواع (ما) و(كيف) و(من) و(لولا). ولذلك لا ينبغي أن يفرق بين الماءات المتفقة في المعاني في السياق الواحد، كقول الله تعالى: {لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى} [طه:6]، فلا يرفع الصوت في واحدة دون أخرى، لأن الماءات الواردة في هذه الآية كلها موصولة بمعنى (الذي)، ولا بد من التسوية بينها أداءً لاتفاقها في المخرج والصفة والنوع والمعنى.

د. الإيهام باتصال (ما) أو انفصالها: يفرق بعض قارئي القرآن –دون قصد– بين جزئي كلمة مبدوءة بـ (ما)، كقوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفاتحة:4]، فيزيد في صوت (ما) فيوهم السامع أنها كلمتان. وكذلك في قوله تعالى: {مَالَهُ يَتَزَكَّى} رفع الصوت بها في (مَالَهُ) يشعر بأنها نافية أو تعجبية أو استفهامية، وذلك غلط. ولو ترك رفع الصوت قليلا في نحو في قوله تعالى: {مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا} [يوسف:11] لأوهم أنها مع ما بعدها كلمة واحدة.

هـ. خروج الاستفهام إلى معنى النفي[31]: كقول الله تعالى: {مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ} [المسد:2]، قال ابن هشام الأنصاري: "تحتمل (ما) الأولى النافيةَ، أي (لَمْ يُغْنِ)؛ والاستفهاميةَ، فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقديرُ (أيَّ إغناءٍ أَغْنَىَ عنه مالُه)" [32]. و"سواء كانت ما استفهامية فهو استفهام إنكار، أو كانت نافية؛ فإنه نص على أن ماله لم يغن عنه شيئا"[33].

وبالحمل على النظير يكون أداء (ما) في الآية بطريقتين مختلفتين، يستفاد من إحداهما الاستفهام، ومن الأخرى النفي. ولكن كيف تؤدى إذا كانت استفهاما على طريق النفي؟ فالجواب عن هذا إن كان في مجال اللغة فهو ميسور، لأن هناك فرقا تنغيميا دقيقا بين إرادة الاستفهام المحض والاستفهام لغرض النفي، فهذا في الكلام عامةً يدركُه السامعُ دون لبس في الغالب؛ أما في الأداء فهو مقيد بالسماع والمشافهة.

الهوامش:

1. الإبانة في ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة. أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (542). تحقيق محمد أحمد الدالي. الكويت. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. 2009. ص3-4.

2. ينظر: معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311). تحقيق عبدالجليل عبده شلبي. خرج أحاديثه علي جمال الدين محمد. دار الحديث بالقاهرة. 2003/1426. ج1ص162-163.

3. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 221/5. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن للباقولي ص509.

4. اشتهر البيتان على ألسنة بعض النحويين من غير عزو. وقد ذكرهما الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه على ألفية ابن مالك. وممن نظم معاني (ما): مهلب بن حسن بن بركات (575) في كتاب: الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد ص138-143. ومن المتأخرين: الخضري (1287) في حاشيته على شرح ابن عقيل، ونظمُه في ثلاثة أبيات ضم فيها معاني (مَنْ) و(مَا). وزاد كمال الدين الأنباري (577) معان أخرى غير العشرة المذكورة في كتاب (منثور الفوائد) ص26-27.

5. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء. أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (833). تحقيق علي محمد عمر. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط2010/1. ج2ص446-447. وينظر أيضا: مقدمة كتاب (الموضح في وجوه القراءات وعللها). أبو عبدالله نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي المَسَوي النحوي المعروف بابن أبي مريم (565). تحقيق ودراسة عمر حمدان الكُبَيسي. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى. 1408.

6. الأعلام للزركلي ج2ص181-182. بيروت. دار العلم للملايين. ط15. 2002.

7. الموضح في وجوه القراءات وعللها. ابن أبي مريم ج1ص159-160.

8. التمهيد في معرفة التجويد. أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار (569). تحقيق غانم قدوري الحمد. عمان الأردن. دار عمار. ط1420/1-2000. ص237.

9. عامة كتب القراءات تخرّج أوجه الأداء. وينظر على سبيل المثال: كتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها). أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437). تحقيق محيي الدين رمضان. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط1987/4. ج1ص521.

10. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (546). تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد. بيروت. دار الكتب العليمة. ط2001/1. ج5ص518.

11. أصول (ما) في القرآن الكريم مع دراسة تطبيقية على سورة (يس). إبراهيم بن سعيد الدوسري. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. العلوم الإنسانية والإدارية. م4ع1/1424-2003. ص111. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات. إبراهيم بن سعيد الدوسري. الرياض. دار الحضارة للنشر والتوزيع. ط2008/1. ص105. يقارن بما ذكره كمال إبراهيم بدري (في فونيمية نبر اللغة العربية) في كتابه: علم اللغة المبرمج الأصوات والنظام الصوتي مطبقا على اللغة العربية. الرياض. عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود. ط1402/1-1982. ص151.

12. أصول (ما) في القرآن الكريم. الدوسري ص111.

13. التلقي والأداء في القراءات القرآنية (تحقيقات). محمد حسن حسن جبل. مكتبة الآداب بالقاهرة. ط2011/1. ص52-53.

14. ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري. إلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي. دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ت.ط). ذكر في ترجمة (عبد الفتاح القاضي) و(إبراهيم الأخضر) الشيوخ الذين أخذا عنهم.

15. ينظر بحث (التلقي وحجيته) في كتاب: التلقي والأداء في القراءات القرآنية. محمد حسن جبل ص52-57.

16. كتاب السبعة في القراءات. أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد (324). دار المعارف بمصر. (د.ت.ط). ص438.

17ينظر: النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. صححه وراجعه علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى. (د.ت.ط). ج1ص10-11) نقلا عن (جامع البيان) لأبي عمرو الداني.

18. هو مخطوط اعتمده غانم قدوري الحمد في كتابه: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.

19. مفهرس في مواقع الكترونية معتمدة مثل: مركز الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية.

20. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.الحمد ص478-479.

21. العقد الفريد. السمرقندي (مخطوط)، نقل عنه غغانم قدوري الحمد في كتابه (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) ص478-479.

22. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. ص479.

23. السابق ص480.

24. السابق ص479.

25. قال أبو عمرو الداني (ت444هـ) في المقنع ص364: "عن عاصم الجحدري قال: في الإمام: {وَلاَ أَوْضَعُواْ} في التوبة [الآية47]، و{أو لأَأْذْبَحَنَّهُ} في النمل [الآية21]. قال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقن على الذي في النمل". المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار. تحقيق نورة بنت حسن بن فهد الحميّد. الرياض. دار التدمرية. ط2010/1.

26. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء. زكريا بن محمد الأنصاري (926). تحقيق شريف أبو العلاء العدوي. بيروت. دار الكتب العلمية. ط2002/1. ص64.

27. زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين (مدعم بأقوال بعض الأعلام المعاصرين). أبو عبدالرحمن جمال بن إبراهيم القرش. طنطا. دار الضياء. ط1423/2. ج1ص195.

28. ملخصاً من مقال: أصول (ما) في القرآن الكريم. الدوسري، ص111-113.

29. عجزه بيت صدره: (ورد كلٌ واحد لأصلهِ * واللفظ في ...). ينظر: الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال. محمد بن فلاح المطيري. الكويت. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط2008/1. ص57.

30. ينظر: الحواشي المفهمة لابن الناظم (أحمد بن محمد بن الجزري. توفي في 827 أو 835) (وهو شرح للمقدمة الجزرية). تحقيق فرغلي سيد عرباوي. القاهرة. مكتبة أولاد الشيخ للتراث. ط2006/1. ص175.

31. لم يذكر الدوسري هذه المسألة في مقاله.

32. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (761). تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ط2000/1. ج4ص114.

33. تتمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن تأليف محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1393). عطية محمد سالم. دار عالم الفوائد. ط1980/2. (مكان الطبع غير مذكور). ج9ص605-606.